

تطور التعليم في الجزائر من خلال

مختلف الإصلاحات التربوية

د. مخلوف بلحسين

أستاذ محاضر "أ" قسم علم الاجتماع

والديموغرافيا

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة البليدة 2

تمهيد:

بعد استقلال الجزائر بقيت آثار التبعية الثقافية خلال السنين الأولى لتحرير البلاد واضحة، وبقي التعليم يمارس حسب الطرق القديمة، فالمنظومة المدرسية التي حصرت نقاط تجمعها ودعائمها الأساسية في المناطق الأهلة بالمعمرين كانت تحمل في طياتها البذور التي من شأنها تعميق الاختلال وتعميق الفروق.

كانت الأمية سائدة لدى أغلبية الشعب الجزائري حيث كانت تمثل 80% في سنة 1962⁽¹⁾ والتعليم لا يكاد يوجد له أثر في المناطق الريفية وكان يزيد هذا الاختلال شدة وعمقا ذلك الاستلاب الناجم عن نشر لغة وثقافة أجنبية لدى أقلية من المواطنين بغية أحكام عزلها من كل ما يمت إلى أصولها الحقيقة وبيئتها الوطنية.

1- مرحلة 1962 – 1965:

طرحت مشكلة اللغة العربية بشدة، في سنة 1963 ووجد تياران متناقضان: تيار نادى أصحابه بالتعريب الكثيف والسريع معتبرين اللغة الفرنسية لغة أجنبية مثلها مثل اللغات الأجنبية الأخرى، أما التيار الثاني فقد اعتبر ازدواجية اللغة (عربية - فرنسية) في الجزائر أمر ضروري، ولا بد أن تبقى اللغة الفرنسية تدرس في الجزائر ولمدة طويلة.

إلى جانب إشكالية التعريب طرحت فكرة "الأمازيغية" وطلب بعض الوطنيين إدخالها وتدريسها مثلها مثل اللغة العربية في المدارس، ولكن المسؤولين آنذاك اعتبروا بأن اللغة الأمازيغية عبارة عن لهجات محلية ولا يمكن أن تنافس اللغة العربية في التعليم.⁽²⁾

وقد نصت إتفاقية إيفيان (مارس 1962)، في المحور الخاص بالتربية والتعليم على أن تضع الحكومة الفرنسية في متناول الحكومة الجزائرية المستقلة جميع الوسائل الضرورية التي تحتاجها في مجال تنمية التعليم وتكوين الإطارات وممارسة البحث العلمي على أن الحكومة الجزائرية تسمح لفرنسا بالاحتفاظ على مؤسسات تعليمية خاصة بالفرنسيين والأوروبيين، تشرف عليها السفارة الفرنسية بالجزائر من خلال المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي.

في الدخول المدرسي للسنة الدراسية 1963/1962، لوحظ انقسام في التعليم إلى قطاعين غير متساويين: القطاع الأول الأكثر أهمية والتابع لوزارة التربية الوطنية الذي أصبح يعاني من فراغ كبير في ميدان التجهيزات المادية والبشرية، أما القطاع الثاني كان مسير من طرف "المكتب الجامعي الثقافي الفرنسي" والذي كان يضم 2000 قسم ابتدائي، 60 متوسطة التعليم العام، 09 مؤسسات التعليم التقني و16 ثانوية كلاسيكية وحديثة موزعة على التراب الوطني، وكذا 05 معاهد للتعليم العالي خاصة معهد الدراسات النووية ومعهد الدراسات السياسية.⁽³⁾

اهتمت الحكومة الجزائرية بوضع برنامج جديد خاص بمادتي التاريخ والجغرافيا، وطلبت تطبيقه على مستوى كل المدارس الجزائرية في أول نوفمبر 1962، وتضمن هذا البرنامج تاريخ شمال إفريقيا من الأصل (الفتوحات الإسلامية، الاكتشافات الكبرى، الثورات الشعبية في الجزائر، الاحتلال الفرنسي والحرب التحريرية)، أما في مادة الجغرافيا العامة تضمن البرنامج دراسة القارة الإفريقية، الجزائر وفرنسا، لكن تطبيق هذا البرنامج لم يكن من الأمر السهل حيث لم يتوفر المعلمين المكلفين بدراسة هذه المادة الهامة على كتاب مدرسي يعتمدون عليه، بل كانوا يتلقون بعض النصوص من طرف وزارة التربية والتعليم وكذلك من اجتهاداتهم الخاصة.⁽⁴⁾

2- مرحلة 1965 – 1973:

أدركت الجزائر التي اختارت الطريق الاشتراكي للخروج من التغلف عن طريق التنمية الاقتصادية، أن للتعليم التقني أهمية باللغة، وهذا التعليم بالذات كان شبه منعدم، فعملت

الحكومة الجزائرية جاهدة لإيجاد حلول لهذا المشكل، فطلبت المساعدة من بعض الهيئات الدولية كهيئة اليونسكو (UNESCO).

تجسدت تلك المساعدة بوضع مشاريع تحت إشراف L'UNESCO، تمثلت في مشروع المدرسة المتعددة التقنيات بالحراش Polytechnique ومدرسة الطيران المدني والرصد الجوي بالدار البيضاء (الجزائر العاصمة).

في سنة 1968 كثر الحديث عن إصلاح التعليم العالي، وقد قدمت الخطوط العريضة لمشروع إصلاح الجامعة الذي تضمن على الخصوص: التخلي على النظام القديم، إعطاء فرصة أكثر للتلاميذ المترشحين لامتحان البكالوريا للدخول إلى الجامعة، تقليص مدة الليسانس لبعض التخصصات من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات وتنمية وتطوير البحث العلمي، وبالتالي ذلك تصريح لوزارة التربية في نوفمبر 1968 تمحور حول نقاط رئيسية: ديمقراطية التعليم، التكوين التقني والعلمي، التعريب والازدواجية.

أما في إطار سياسة التعريب دائما يمكن إدراج قرار الحكومة الخاص بشهادتي الأهلية والبكالوريا التي كانت تمنحها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، حيث كانت المواد كلها تدرس باللغة العربية بالإضافة إلى بعض المواد الخاصة بالشريعة الإسلامية، إضافة إلى جزأة التعليم وتعريبه، اهتمت الدولة بالتعليم التقني حيث كانت إستراتيجيتها الاعتماد على كفاءتها في المستقبل في إطار التنمية الاقتصادية والجهود كانت معتبرة في هذا الميدان فأنشئت عدة معاهد تكنولوجية مختلفة التخصصات والمستويات عبر الوطن.

استدعت الجزائر متعاونين من عدة بلدان العالم (فرنسا، الاتحاد السوفيتي، كوبا، ألمانيا الديمقراطية)، وكان من المشاكل التي واجهتها الجزائر في هذه الفترة (1972) في ميدان التربية والتعليم، مشكلة التسرب المدرسي، وقد سجلت الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة التربية والتعليم الوطنية أن نسبة انقطاع التلاميذ عن الدراسة بلغت ما بين 20% و30% واعتبرت هذا الواقع خطرا خاصة لما يخص الأمر بتلاميذ لم يبلغوا بعد أربع سنوات من التعليم. هذه الظاهرة تؤدي إلى تراجع وتقهقر في سياسة محو الأمية.⁽⁵⁾

ما يلفت النظر لهذه السنة كذلك، وعلى أساس المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، أن سياسة تعميم التعليم العام لم تبلغ الهدف المسطر لها، وتعليم كل التلاميذ الذين بلغوا سن السادسة لم يصل إلا لنسبة (67%) فقط في أكتوبر 1971.

في الدخول المدرسي لسنة 1973، تزايد عدد التلاميذ الجدد، واتبه إنجاز العديد من المؤسسات التعليمية. وقد تم بناء وفتح 14 متوسطة و9 ثانويات و3 معاهد تكنولوجية على المستوى الوطني، كما تم إدراج سياسة جديدة في إطار مساعدة التلاميذ المنحدرين من عائلات محدودة الدخل أو فقيرة، حيث تم فتح العديد من المطاعم المدرسية، وتوسيع المنح الدراسية، بالإضافة إلى منح اعتمادات مالية للبلديات حتى يتسنى لها تقديم الأدوات المدرسية مجاناً لهؤلاء التلاميذ.

في نفس السنة (1973)، طرح على الحكومة مشكل عويص تمثل في التلاميذ (المراهقين) الذين تركوا مقاعد الدراسة في سن 14، ولم يلتحقوا بالتعليم الثانوي بسبب ضعفهم الدراسي، فهم لا يستطيعون العمل ولا يوجد مراكز استقبال كافية (مراكز التكوين المهني) لاستقبالهم، وعلى هذا الأساس تقرر رفع نسبة التلاميذ من التعليم الابتدائي إلى التعليم المتوسط ثم إلى التعليم الثانوي رغم ضعف معدلاتهم السنوية، حتى لا يجد هؤلاء التلاميذ أنفسهم في الشوارع دون أي مستقبل، فالنسبة التي حددت في المخطط الرباعي الأول (40%) تقرر رفعها تدريجياً كل سنة دراسية هذه الإجراءات والتدابير عادت على المستوى التعليمي بالسلب، ولم تظهر نتائجها إلا بعد مرور الزمن.⁽⁶⁾ لذا يمكن القول بأن التعليم في الجزائر خضع لعدة تغيرات جزئية ولكنها هامة، وعرف تنظيمه مراحل أساسية نذكرها فيما يلي:

1- التعليم ما قبل المدرسي:

ألغي هذا النوع من التعليم في سنة 1964، وذلك بغية استعمال إمكانياته البشرية والمادية لصالح التعليم الابتدائي، علماً بأن البنيات القاعدية التعليمية آنذاك كانت منعدمة، واعتبرت الدولة بأن هذا النوع من التعليم في تلك الفترة بالذات من الكماليات وقد اعتبر بعض المسؤولين أن إلغائه وإهماله من الأخطاء التي تكلف التعليم مشاكل في المستقبل.

بقيت بعض المدارس المطبقة لهذا التعليم مسيرة كلياً من طرف القطاع الخاص، مع قرار الحكومة إدماجه تحت وصية وزارة التعليم الابتدائي والثانوي. كما تم فتح مناصب لمفتشي التعليم ما قبل المدرسي في بعض ولايات الوطن (المدن الكبرى) مهمتهم وضع برنامج وطني يطبق في دور الحضنة الخاصة (Les Crèches).⁽⁷⁾

2- التعليم الابتدائي:

إن مدة التعليم الابتدائي في هذا المستوى هي ستة (06) سنوات بالإضافة إلى سنة سابعة تستقبل التلاميذ الذين هم بصدد تحضير شهادة التعليم الابتدائي (Le certificat d'études). أما الدخول إلى السنة الأولى ابتدائي كان مخصص للتلاميذ الذين بلغوا السن السادسة.

3- التعليم المتوسط:

أ- التعليم المتوسط العام:

لقد حولت مدارس التعليم المتوسط العام (C.E.G) في سنة 1971 إلى مدارس التعليم المتوسط (C.E.M). و بعد ما يتم التلاميذ التمدريس فيها مدة أربع سنوات يتقدم لامتحان شهادة التعليم المتوسط (B.E.M) والتي سميت فيها بعد بشهادة الأهلية والنجاح في هذا الامتحان كان لا يحسب للصعود إلى مستوى التعليم الثانوي، حيث كان الدخول إلى الثانوي يتم عن طريق المعدل السنوي المتحصل عليه من قبل التلميذ.

بالنسبة للتلاميذ الذين لم ينجحوا في امتحان السنة السادسة (Sixième) أي تلاميذ السنة السابعة من التعليم الابتدائي، فيستطيعون تقديم امتحان السنة الأولى من التعليم التقني أو الزراعي.

ب- التعليم التقني أو الزراعي:

إن مدارس التعليم التقني (C.E.T) أو الزراعي (C.E.A) حولت تدريجيا إلى مدارس التعليم المتوسط المتعددة التقنيات C.E.M.P ، منذ سنة 1970 ، في نهاية تكوين التلميذ في هذه المدارس تسلم لهم شهادة التعليم المتوسط أو الزراعي.

استغلت فيما بعد لتجربة الإصلاح الجديد المتمثل في نظام المدرسة الأساسية، الذي كان يحتاج إلى هذا النوع من المدارس المجهزة، والذي شرع في تجربته منذ سنة 1976 في مدارس نموذجية - Ecoles pilotes - في بعض ولايات الوطن ووصل عدد هذه المدارس (13) مدرسة.⁽⁸⁾

4- التعليم الثانوي:

يستقبل هذا النوع من التعليم كل التلاميذ الذين نجحوا في التعليم المتوسط (بالمعدل) كما أن تلميذ المتقنات المذكورة أعلاه كان باستطاعتهم الالتحاق بهذا الطور من التعليم، كل التلاميذ كانوا يخضعون قبل الدخول إلى السنة الأولى ثانوي (1^{er} AS) إلى عملية توجيه مدرسي نحو الشعب المطلوبة والمرغوبة (الرياضيات، علوم، أداب) حسب المعدل دائما.

5- التعليم العالي:

الالتحاق بهذا المستوى من التعليم يتم إما بالحصول على شهادة البكالوريا أو على شهادة الكفاءة بعد سنتين من الدراسة، وبقي هذا التعليم على حاله التي تركه فيها الاستعمار الفرنسي، إلا بعض التعديلات التي أدخلت عليها. وقد شهد أول إصلاح له في سنة 1971.⁽⁹⁾

6- تجربة التعليم الأصلي:

لقد أنشئت المعاهد الإسلامية وذلك حتى تجسد المقومات الإسلامية مجالا لتطبيقاتها في التعليم الوطني، وكان الهدف من وضع هذا النوع من التعليم تحقيق التجارب العميق بين الوفاء للمقومات الأصلية مع التفتح على متطلبات العالم المتطور، وقد تم إصلاح ودمج هذه المؤسسات في نظام التعليم العام وهذا طبقا لما نص عليه الميثاق الوطني حيث جاء في هذا المجال ما يلي:

«... انطلاقا من هذا المبدأ الثالث لوحدة التعليم وتوحيد التوجيه الإيديولوجي للشباب، فمن الضروري أن يدمج التعليم الأصلي والتعليم العام في تعليم موحد، وأن يدرج النظامان ويدعم فيه تعليم مادة سواء في مرحلة الدراسة الابتدائية أو الثانوية...»⁽¹⁰⁾ وتجسد هذا التوجه في الإجراءات التي اتخذت من فترة المخطط الرباعي الأول حيث ألحقت مدارس التعليم الأصلي التي تشرف عليها وزارة الأوقاف بالتعليم العمومي. ومن جراء ذلك أصبح التعليم الحكومي في الجزائر ينقسم إلى ثلاث أنواع: عصري مزدوج، عصري مغرب وعصري ديني، ويمتد كل من هذه الأصناف عبر مراحل التعليم الثلاثة الابتدائي والثانوي والعالي.⁽¹¹⁾

إصلاحات المنظومة التربوية في الجزائر

1- تجربة التعليم الأساسي:

ظهرت مفاهيم التعليم الأساسي في العالم، ممارسة ومصطلحات منذ الأربعينات من القرن الماضي وأخذت تتطور حتى منتصف السبعينات من نفس القرن، ففي الأربعينات ظهر مصطلح التربية الأساسية واستمر خلال الخمسينات وكان أساسا مساعدة الكبار الذين لم يحصلوا على أي مساعدة تربوية من المدارس، وذلك لتمكينهم من النهوض بمستوى معيشتهم والمشاركة كمواطنين بفاعلية أكثر في التنمية.

إلى جانب هذا المفهوم العام للتعليم الأساسي عني بالتعليم الأساسي في بعض الحالات كالتعليم الموجه إلى الصغار داخل المدارس النظامية، بهدف تعليمهم المواد التعليمية المختلفة، بأساليب تقوم على ألوان من النشاط المنتج المتصل بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم، بما يوثق الصلة بين ما يدرسه التلميذ بالمدرسة وما يعيشه في البيئة الخارجية، مع تأكيد الاهتمام بالناحية التطبيقية والمشاركة في العمل المنتج.⁽¹²⁾

أ- مبادئ التعليم الأساسي العامة:

تتلخص أهم المبادئ التي يركز عليها نظام التعليم الأساسي في النقاط التالية:

- 1- أنه تعليم موحد لجميع أبناء الوطن ذكورا وإناثا في الريف والحضر على السواء.
- 2- أنه تعليم مرن يتنوع بتنوع البيئات.
- 3- أنه تعليم يجمع بين النواحي النظرية والعلمية مع الحرس على التكامل بينهما، بحيث لا تضفي ناحية على أخرى.
- 4- أنه تعليم بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم بشكل يوثق الصلة بين ما يدرسه التلميذ بالمدرسة وما يلقاه في البيئة الخارجية، مع تأكيد الاهتمام بالناحية التطبيقية.

ب- أهداف التعليم الأساسي:

من الأهداف الأساسية لهذا النوع من التعليم بصفة عامة ما يلي:

- 1- توفير الحد الأدنى الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات اللازمة للمواطنة، والتي سوف يحتاج إليها كل صغير في مجتمعه قبل أن يتحمل مسؤولياته الكاملة في مرحلة النضج والرشد.

2- تزويد الطفل (التلميذ) في فترة التعليم الأساسي بالمهارات العلمية القابلة للاستخدام، والتي تمكنه أن يكون مواطنا منتجا في مجتمعه، مشاركا في ميادين التنمية.

3- تأصيل احترام العمل اليدوي وممارسته كأساس ضروري لحياة منتجة بسيطة.⁽¹³⁾

ج- أهداف التعليم الأساسي في الجزائر:

جاء في النشرة الرسمية للتربية الوطنية (عدد خاص) وفي الأمر المؤرخ في 16 أفريل 1976 بخصوص موضوع التربية والتكوين وتنظيمهما في الجزائر ما يلي:

أولاً: من حيث المبادئ والأهداف:

أ- أن تعمل التربية في نطاق القيم العربية الإسلامية والمبادئ الاشتراكية كما حددها الميثاق الوطني.

ب- تلقين التلاميذ مبدأ العدالة والمساواة بين الشعوب وتجاوز مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.⁽¹⁴⁾

ج- أن تكون لغة التعليم هي اللغة العربية في جميع مراحل ومستوياته.

د- أن يرتبط النظام التربوي بالمخطط الشامل للتنمية، وبالحياة العملية وينفتح على عالم العلوم والتقنيات، ويخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة المفيدة اجتماعيا واقتصاديا.

ثانياً: من حيث النظام التربوي وهياكله:

يتفرغ النظام التربوي إلى مستويات التعليم التالية:

أ- التعليم التحضيري: هذا النوع من التعليم مخصص للأطفال الذين لم يبلغوا القبول الإلزامي في المدرسة، وهدفه إدراك النقص في التربية العائلية وتهيئة الأطفال للدخول إلى المدرسة الأساسية، ويلقن هذا النوع من التعليم في رياض الأطفال ومدارس الحضانه، واللغة المستعملة في هذه المرحلة هي اللغة العربية.⁽¹⁵⁾

ب- **التعليم الأساسي:** مهمة التعليم الأساسي هي إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ، ومدته تسع سنوات ومن ضمن الأشياء الأساسية التي توفرها المدرسة الأساسية للتلاميذ ما يلي:

- دراسة اللغة العربية بحيث يتقنون التعبير بها شفويا وتحريرا.
- تعليما يتضمن الأسس الرياضية والعلمية يمكنهم من اكتساب تقنيات التحليل والاستدلال وفهم العلم الحي والجامد.
- تعليما فنيا يوقظ الأحاسيس الجمالية، ويمكن الأطفال من المساهمة في الحياة الثقافية وتربية بدنية أساسية.
- تعليم اللغات الأجنبية بحيث يتيح للتلاميذ الاستفادة من الوثائق البسيطة المحررة بهذه اللغات، والتعرف على الحضارات الأجنبية.⁽¹⁶⁾

ج- التعليم الثانوي:

وهو معد لاستقبال التلاميذ بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي، ومهمته هي زيادة مواصلة المهمة التربوية المسندة للمدرسة الأساسية والمتمثلة أساسا في:

- دعم المعارف المكتسبة والتخصص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهلات التلاميذ وحاجات المجتمع، ويساعد بذلك التلاميذ على الانخراط في الحياة العملية أو المواصلة الدراسية من أجل تكوين عال، ويشتمل التعليم الثانوي على ما يلي:

- 1- التعليم الثانوي العام، وهدفه إعداد التلاميذ للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.
- 2- التعليم الثانوي المتخصص، وهدفه إعداد التلاميذ في المادة التي يظهرون فيها تفوقا ملحوظا.
- 3- التعليم الثانوي التقني والمهني إعداد الشباب للعمل في قطاعات الإنتاج المختلفة من خلال مادتي التاريخ والجغرافيا ومادة العلوم الطبيعية (دراسة الوسط)، مع إدخال اللغة الأجنبية الأولى المتمثلة في اللغة الفرنسية.

أما المرحلة الثالثة وهي المرحلة النهائية والتوجيهية فتتميز عن سابقتها بالتوسيع والتعمق في التعليم المتمثلين في تعدد المواد العلمية منها والاجتماعية، مع إدخال لغة أجنبية

ثانية (الإنجليزية أو غيرها)، والمواد التي تدرس في هذه المرحلة هي كالتالي: اللغة العربية، الرياضيات، الفيزياء علوم طبيعية، التاريخ، الجغرافيا، التربية الاجتماعية، الاقتصادية (التربية المدنية) اللغة الأجنبية الأولى والثانية، التربية الإسلامية، التربية البدنية والتربية الجمالية المتمثلة في الرسم والموسيقى.⁽¹⁷⁾

ثالثا: التربية والتكوين المستمرين:

يضع نظام المدرسة الأساسية التلميذ في عملية تربية وتكوين مستمرين، بحيث تنعدم الموانع التي تعيق المتعلم عن مواصلة تعلمه ودراسته والحصول على ترقيته الثقافية والشخصية لمدة طويلة أدناه تسع سنوات.

2- أهداف الإصلاح التربوي الأول للمنظومة التربوية في الجزائر:

أولا: إصلاح ديمقراطية التعليم.

إن ديمقراطية التعليم ليست شيئا جديدا بالنسبة للمدرسة الجزائرية، إذ أن باب المدرسة مفتوح لكل من بلغ السادسة لتضمن مساواة أكثر عدالة وتعلما أحسن تخطيطا، ولتقضي على الفوارق السائدة في مجال التعليم، إذ نجد شعبا مزدوجة وأخرى معربة حظوظ النجاح في الأولى أوفر منها في الثانية هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فجاءت لتقضي على التمييز الكائن على مستوى التعليم المتوسط إذ هناك متوسطات اختلفت أسماؤها وتنوعت مضامينها، وذلك دون إعطاء أي اعتبار لقدرات المتعلم فيها أو مهارته التي تبرز أثناء تواجده بها كمتوسطات التعليم التقني والفلاحي والتقنيات المهنية.⁽¹⁸⁾

ثانيا: التخصص.

إن المدرسة الأساسية تحتوي على ثلاثة مراحل كل مرحلة منها تحتوي على ثلاث سنوات، فالمرحلة القاعدية (الأولى) الهدف منها هو تعليم وسائل التعبير الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب) والتعليم فيها يتم باللغة العربية كليا، أما المرحلة الثانية، وهي مرحلة الاستيقاظ

فتتميز بتدعيم ما تعلمه الطفل في المرحلة القاعدية، بالإضافة إلى توسع في معرفة الوسط الذي يعيش فيه.

ثالثا: التوجيه العلمي التكنولوجي.

عمدت السياسة الجزائرية في ميدان التربية والتعليم إلى توجيه علمي أكثر منه أدبي، وذلك لتفادي النقص الملحوظ في مجال الإطارات العلمية ومواكبة التقدم والتكنولوجيا الحديثة التي تعرفها الدول المتقدمة، وأما إدخال مادة الفيزياء (التربية التكنولوجية) في البرنامج إلا دليل على ذلك التوجه العلمي.⁽¹⁹⁾

رابعا: خلق الفرد الاشتراكي.

سعت الجزائر منذ الاستقلال جاهدة لتجسيد المبادئ الاشتراكية في مختلف مجالات الحياة سواء اقتصاديا منها أو ثقافيا، وقد وجدت في نظام المدرسة الأساسية أحسن ما يجسد هذه المبادئ وذلك بما فيها من مواضيع تدعو إلى نكران الذات، ووضع مصلحة الشعب والدين والوطن فوق كل اعتبار، كما أن الأعمال الجماعية (أعمال الأفواج) تعمل هي الأخرى على تنمية روح التعاون لدى الجيل الصاعد حتى يخدم وطنه وشعبه وأمته، وذلك بكل نية وإخلاص ورغبة وإتقان.⁽²⁰⁾

تجدر الإشارة هاهنا إلى أن مشروع الإصلاح هذا تبلور سنة 1973، ولكن نصوصه لم تظهر إلا في سنة 1976، كما أن تطبيقه الفعلي والشامل لم يبدأ إلا في أكتوبر 1980، على أن يتم تعميمه على كل مستويات التعليم (الابتدائي بأطواره الثلاثة والمتوسط) سنة 1985.

3- إعادة هيكلة التعليم الثانوي:

شرع في تطبيق الهيكلية الجديدة للتعليم الثانوي منذ بداية سنة 1974، واعتبرت من المعالم البارزة في الإصلاحات الجذرية التي أدخلت على النظام التربوي في الجزائر منذ تنفيذ المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وقد عملت الوزارة الوصية على تعميم هذه الهيكلية على مستوى كل مؤسسات التعليم الثانوي تدريجا حتى الوصول إلى تعميمها

سنة 1988، وقد أطلق عليها اسم المدرسة الثانوية المتعددة الفروع، حيث أنها تشمل في طياتها كافة التعليم الثانوي على اختلاف تخصصاته.^(*)

من الأهداف التي سطرت في إطار هذه الهيكلة الجديدة ما يلي:

- تعريب التعليم باعتماد اللغة العربية لغة التعليم الرسمية في كل مرحلة من مراحله.

- إنجاز الكتاب المدرسي باللغة العربية وتوفيره في كل مراحل التعليم العام والتعليم التقني.

- جزأة التعليم حيث أصبحت هذه العملية تقارب 100% في سنة 1991.

- انفتاح التعليم الثانوي على القطاع الاقتصادي بتطوير التعليم التقني.⁽²¹⁾

أنواع التعليم الثانوي:

من جراء هذه الهيكلة أعيد تقسيم التعليم الثانوي حيث أصبح ينقسم إلى قسمين:

أ- التعليم الثانوي العام: عندما ينجح التلميذ في السنة التاسعة أساسي يتم توجيهه إلى السنة الأولى ثانوي حسب معدله في السنة الدراسية وكذلك معدله في امتحان شهادة التعليم الأساسي (B.E.F)، على أن يتم إعادة توجيههم في نهاية السنة الأولى ثانوي.

والهدف الرئيسي لهذا التعليم هو إعداد التلاميذ للالتحاق بالجامعة، بالإضافة إلى اكتساب التلاميذ المعارف الضرورية لمتابعة الدراسات العليا في المجالات العلمية والأدبية.⁽²²⁾

قسم هذا التعليم إلى جذعين مشتركين في سنته الأولى وهما:

- جذع مشترك علوم.

- جذع مشترك آداب.

من هذه الجذوع يتم التوجيه النهائي للتلاميذ نحو شعب وتخصصات السنة الثانية ثانوي وهي:

أ- مجموع الشعب العلمية: وتتضمن هذه المجموعة شعبتين وهما:

- شعبة علوم الطبيعة والحياة.

- شعبة العلوم الدقيقة.

ب- مجموع الشعب الأدبية: وتتضمن هذه المجموعة ثلاث شعب:

- شعبة الآداب والعلوم الإنسانية.

- شعبة الآداب والعلوم الشرعية.

- شعبة الآداب واللغات الأجنبية.

تستقبل الشعب العلمية تلاميذ جذع مشترك "علوم"، ويمكن أن يوجه بعض التلاميذ جذع مشترك "علوم" إلى شعبة العلوم الدقيقة.

أما شعبة "علوم الطبيعة والحياة" فهدفها تحضير التلاميذ للتكوين العالي الجماعي في مجالات: الطب، البيولوجيا، علوم الأرض ... الخ.

فيما يخص بالعلوم الدقيقة فهي تحضير التلاميذ للتكوين العالي في ميادين: الإعلام الآلي، الفيزياء، الكيمياء، الهندسة المعمارية.

أما بالنسبة إلى الشعب الأدبية، فيوجه إليها تلاميذ جذع مشترك "علوم إنسانية" وتحضير التلاميذ إلى متابعة دراستهم العليا في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، اللغات والاتصال.

ب- التعليم الثانوي التقني:

يهدف هذا النوع من التعليم إلى تحقيق هدفين أساسيين: يتمثل الأول في تحضير التلاميذ لمتابعة التعليم العالي، بينما يتمثل الثاني في تحضيرهم للالتحاق بالحياة المهنية بعد الاستفادة من تكوين مهني يؤهلهم أكثر في التخصص الذي درسوا فيه في التعليم الثانوي، ويلتحق بهذا النوع من التعليم تلاميذ السنة التاسعة أسامي المقبولون على السنة الأولى ثانوي "جذع مشترك تكنولوجيا" على أن يتم توجيههم في السنة الثانية ثانوي إلى:

- شعبة التسيير والاقتصاد التي تشتمل على التخصصات التالية: بناء وأشغال عمومية، إلكترونيك، وتقنيات المحاسبة.⁽²³⁾

إن كل هذه الشعب المذكورة أعلاه تتوج الدراسة فيها بشهادة البكالوريا بالنسبة للتلاميذ الناجحين، أما الذين يرسبون في امتحان شهادة البكالوريا، فإنهم بإمكانهم إعادة

السنة إذا سمح لهم سنهم ذلك أو يوجهون إلى مراكز التكوين المهني المنتشرة عبر مناطق الوطن.

الإصلاح الثاني للمنظومة التربوية في الجزائر

1- دواعي وأسباب الإصلاح الجديد:

لا يمكن الوصول إلى هذه الغاية إلا بإعداد النشء الإعداد اللازم، وتعليمه تعليما يهيئوه إلى استيعاب هذا التجديد والتغير في إطار منظم ومهيكل فالمدرسة هي المؤسسة الكفيلة بهذا الدور إذا ما توفرت لديها الوسائل البشرية، البيداغوجية والمادية^(2*)، فمن ناحية هياكل الاستقلال، عملت الجزائر جاهدة لبناء المدارس ونشرها في جميع أنحاء الوطن حتى في المناطق النائية، لتسهل عملية تمدرس كل الأطفال الذين بلغوا السن السادسة من عمرهم ولا زال الجهد متواصل إلى يومنا هذا.

أما فيما يخص العنصر البشري، فقد أدركت الدولة أهمية المرحلة الابتدائية (المرحلة القاعدية)، وأصبح توظيف الأساتذة في هذا الطور من التعليم يخضع لعدة معايير أهمها أن يكون الأستاذ حامل لليسانس في التعليم. وقد يساعد ذلك على الأداء الوظيفي للأستاذ، ويسهل عملية هضم البرامج الجديدة المقترحة، ويبقى التكوين عن طريق التبرصات المستدامة والدورية والأيام الدراسية البيداغوجية من الوسائل التي تعمق فهم هذه البرامج وإثرائها باستمرار، حتى يتمكن الأستاذ بإصالتها للتلاميذ كما ينبغي⁽²⁴⁾.

لا يمكن الحديث عن إصلاح تربوي دون الحديث عن إعادة النظر في البرامج التعليمية، وهذا ما فرضه الواقع، حيث لوحظ نقص في النظام التربوي السابق، وأصبح غير متأقلم مع متطلبات المجتمع المتغير باستمرار، فمراجعتة كليا، من المدرسة الأساسية إلى التعليم الثانوي، بات أمرا ضروريا، حتى يمكن من إنشاء علاقة تكامل بين النظام التربوي من جهة والمجتمع من جهة أخرى⁽²⁵⁾، ولقد تضمن هذا الإصلاح لمضمون البرامج والمناهج في التعليم، إدخال تعليم اللغات الأجنبية مبكرا (اللغة الفرنسية إبتداء من السنة الثانية أساسي واللغة الإنجليزية إبتداء من السنة الأولى متوسط) وكذا الاهتمام بالتكنولوجيا في ميدان الإعلام والاتصال والإعلام الآلي، فقد وضعت برامج جديدة في الطور الابتدائي وشرع في

تطبيقها تدريجيا إبتداءا من السنة 2003 في السنة الأولى أن يعم ذلك كل أطوار التعليم بما فيها الثانوي.

في التعليم المتوسط كذلك بدأ تطبيق البرنامج الجديد في السنة الدراسية 2003-2004 مما دفع الوزارة الوطنية أن تتخذ إجراءات في امتحان (السادسة) المتمثلة في تنظيم دورة ثانية حتى تمكن من امتصاص أغلبية تلاميذ النظام القديم ودخولهم السنة الأولى متوسط في النظام الجديد ببرامجه الجديدة المختلفة بعض الاختلاف على البرامج التي كانت تطبق في التعليم الأساسي.

أما في التعليم الثانوي، فإن السنة الأولى منه، بدأت كذلك في تطبيق البرنامج الجديد في كل المواد في السنة الدراسية (2005-2006) رغم وجود مشاكل بيداغوجية عويصة تمثلت في قلة الكتاب المدرسي وعدم توفره ليغطي كل حاجيات الأساتذة والتلاميذ، وكذلك عدم إطلاع الأساتذة على هذه البرامج الجديدة، بالإضافة إلى عدم اشتراكهم في وضعها إلا في أوقات متأخرة مما أدى إلى وجود خلل في تطبيقها.

تعتبر نسبة النجاح هذه الأحسن منذ العشر سنوات الماضية تخص النتائج العامة بالنسبة للنظاميين، والتي بلغ عدد الناجحين فيها حسب الجنس بالنسبة للذكور حوالي 70 ألف بالنسبة قاربت (36%)، أما عند الإناث فنسبة النجاح قاربت حوالي (64%)، وهي النسبة التي تعكس نجاح 123 ألف تلميذة، للتذكير فإن وزارة التربية الوطنية وفي ظل إصلاح المنظومة التربوية تبنت سياسة التقييم الشهري والتخلي عن صيغة الإنقاذ وتحديد معدل 20/10 كمعدل نجاح في شهادة البكالوريا، أما نسبة النجاح لتلاميذ المدارس الخاصة، تعد الأولى من نوعها على اعتبار أنهم كانوا يجتازون هذه الامتحانات ضمن فئة الأحرار، سجلت نسبة (30%)، وتعد هذه النتائج إيجابية بالنظر للظروف والاضطرابات التي عرفتها المدارس الخاصة والتي علق بها الدراسة لعدة أيام بسبب قرار السلطات غلق 45 مدرسة خاصة غير المعتمدة.

تجدر الإشارة هاهنا أن هذه النسبة تعتبر أعلى نسبة نجاح منذ 35 سنة بينما تبقى دورة 1993 خاصة ومتميزة جدا، حيث بلغت نسبة النجاح فيها (54.10%) وهي أضعف نسبة نجاح على الإطلاق منذ الاستقلال، وعرفت هذه الدورة بفضيحة

البكالوريا حيث بلغ عدد المشاركين فيها 391494 تلميذ، ولم ينجح في هذه الدورة إلا 41259 تلميذ.^(3*)

2- المستجدات في ميدان التربية والتعليم:

من المستجدات في ميدان التربية والتعليم، ذلك القرار الذي صدر عن وزارة التربية الوطنية والذي يقضي بغلق الشعب التكنولوجية تدريجيا وبالتالي غلق المتقنات المتعددة التخصصات، بحجة أن هذا التعليم لم يأت بثماره وأن ضعف مستوى التلاميذ في مختلف التخصصات أمر واضح، إن هذا القرار أقلق الأساتذة والتلاميذ وأولياءهم وأدى إلى اضطرابات في السنة الدراسية 2006-2007 وخاصة إضراب الأساتذة عن العمل، لأن مصيرهم أصبح غامضا وخاصة الذين اقتربوا من التقاعد، وقد أعطي للأساتذة الذين يدرسون بهذه المتقنات الخيار بين البقاء ضمن أساتذة التعليم الثانوي أو الالتحاق بمراكز التكوين المهني وممارسة مهنهم بها.^(4*)

كما تراجعت وزارة التربية على قرار تدريس اللغة الفرنسية بداية من السنة الثانية ابتدائي علما بأن الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية أدرج تدريس اللغة الفرنسية ابتداءً من السنة الثانية ابتدائي، على أن تدرس اللغة الأجنبية الثانية (الإنجليزية) ابتداءً من السنة الأولى متوسط.

حسب تصريح بعض مدراء المؤسسات التربوية الإبتدائية، يرجع هذا القرار إلى قلة عدد أساتذة اللغة الفرنسية المؤهلين فعلا للقيام بهذه المهمة، مما جعل الكثير من المؤسسات عدم إمكانية تقديم تعليم اللغة الفرنسية لكل أقسام السنة الثانية ابتدائي.^(5*)

في 23 جويلية 2005، وأمام مدراء التربية على مستوى 48 ولاية، أعطى وزير التربية والتعليم حوصلة عن قطاعه الذي نعته بالرديء نتيجة سوء التسيير على كل المستويات وخاصة على مستوى مدراء المؤسسات التعليمية، وكذا ضعف التأطير، وعلى هذا الأساس اقترح مخطط عشري الذي يدخل حسب تصريحه في إطار إصلاح التعليم والذي يبدأ بتكوين المعلمين والأساتذة، كما قدم بعض الأرقام الخاصة بالمعلمين والأساتذة في مجال التكوين حيث قال: "من بين 280000 أستاذ التعليم الابتدائي والمتوسط، 242000 منهم ليست لهم شهادة البكالوريا ولا شهادة ليسانس، ومنه فإن 13% فقط لديهم شهادة تبرر

مهنهم"، ويضيف قائلا: "هؤلاء الأساتذة ليس لهم المواصفات التي حددها الإصلاح الجديد للمنظومة التربوية".

من المستجدات التي جاء بها الإصلاح ذلك الخاص بالانتقال من السنة الرابعة متوسط إلى الأولى ثانوي، إذ تقرر كذلك أنه لا يمكن للتلاميذ الانتقال إلى التعليم الثانوي إلا إذا تحصلوا على شهادة التعليم المتوسط (B.E.M)، فقد تم إلغاء حساب المعدل السنوي والاعتماد فقط على معدل امتحان شهادة التعليم المتوسط " هذا الإجراء سيمكن المنظومة التربوية من رفع المستوى والابتعاد على المحاباة برفع نقاط التلاميذ لتمكينهم من الانتقال إلى السنة الأولى ثانوي دون جهد من طرفهم " حسب تصريح الوزير.

3- تجربة التعليم الخاص في الجزائر:

أنشئت بعض المدارس الخاصة في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة) في نهاية الثمانينات، وفي بداية التسعينات شهد هذا العدد تزايدا ملحوظا، حيث اتفق بعض الأولياء ذووا المستويات العالية في التعليم، لما لاحظوا ضعف المدرسة الجزائرية، فقاموا بإنشائها وكان تنظيمها يتم في إطار جمعيات ثقافية، شرعت هذه المدارس في العمل وبدأت بالمستوى التحضيري للتلاميذ الذين كان سنهم يتراوح ما بين 4 إلى 5 سنوات.

لما وصل هؤلاء التلاميذ إلى السنة الأولى ابتدائي، وأمام عدم وجود خبرة بيداغوجية لدى مسيري هذه المدارس، لجأوا إلى تسجيل أبنائهم في التعليم عن طريق المراسلة بفرنسا (C.N.E.D)، إن هذا المركز كان يضمن للتلاميذ الجزائريين المسجلين به شهادات مدرسية، وكذا التسجيلات في كل الامتحانات إلى امتحان البكالوريا.

يتم التعليم في هذه المدارس باللغة الفرنسية في المواد العلمية (رياضيات، فيزياء، علوم طبيعية)، ولإكمال برامج مركز (C.N.E.D) أدخلت كل من مادتي التاريخ والجغرافيا باللغة الوطنية، وكان البرنامج يهتم أساسا بتاريخ الجزائر وجغرافيا المغرب العربي (شمال إفريقيا).

مع مرور السنوات، تم انتشار المدارس الخاصة الذي وصل عددها في السنة الدراسية 2005-2006 إلى 139 مؤسسة تعليمية منتشرة في 14 ولاية من الوطن والتي يدرس بها 16000 تلميذ.⁽²⁶⁾

في 24 مارس 2006، جاء عن وزارة التربية الوطنية المرسوم الذي حدد بدقة ظروف إنشاء المدارس الخاصة وكذا فتحها ومراقبتها، وفي نفس الوقت تم إغلاق 39 مدرسة التي لم تكن متحصلة على الاعتماد الرسمي من وزارة التربية الوطنية، كما طلبت الوزارة من مسيري هذه المدارس إلى الخضوع إلى المرسوم المذكور أعلاه الذي كان ينص على ضرورة تطبيق برامج التعليم الرسمية المسطر من طرف وزارة التربية الوطنية.

إن المتتبع لمسيرة هذا النوع من المدارس، من خلال تجربة حوالي 15 سنة، يلاحظ أن النتائج التي توصلت إليها مرضية، حيث أن نسبة النجاح في الامتحانات الرسمية (السادسة، المتوسطة والبيكالوريا) تجاوزت (90%) وفي بعض المدارس وصلت نسبة النجاح (100%) خاصة في امتحانات البكالوريا وبمعدلات عالية تفوق 20/12⁽⁶⁾، هذه المعدلات سمحت للتلاميذ التسجيل في الجامعة والمعاهد العليا الجزائرية، أو الانتقال إلى الخارج لمزاولة دراستهم في كل التخصصات.

خاتمة:

إن واقع التربية والتعليم في الجزائر في حاضرها حصيلة العوامل المختلفة التي تعرض لها المجتمع الجزائري، وأثرت فيه خلال أكثر من قرن ونصف، فهو يعبر على ألوان من القوة والضعف بقدر ما تتضمنه حركة هذا المجتمع من تطورات واتجاهات نحو التعبير من ناحية، ومن تحديات وصعوبات ورث بعضها من الماضي، وفرض عليها البعض الآخر من تلك التطورات السريعة والصراعات النابعة من داخله والمحيط به من ناحية أخرى.

كانت من أهداف التربية الأساسية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال، تربية وإعداد الفرد الجزائري ليكون مؤمنا بوطنه وبانتمائه، وعملت على تحسين نوعية التعليم وتطويره بالإفادة من مستخدمات العلم والتكنولوجيا، وبالتجارب العالمية في ميدان التعليم، وحاولت ربطه بمطالب المجتمع وتطورات.

تجسدت هذه السياسة في إصلاحات المنظومة التربوية الجزئية والكبرى، فالجزئية وضعت لحل بعض المشكلات الآتية، أما الكبرى فقد حاولت التغيير الجذري للمنظومة التربوية، فكانت أهدافها الموجهة كالتعريب وديمقراطية التعليم مستقرة، وإن لم تصل هذه الأهداف إلى مبتغاها إلى حد الآن من الناحية الكيفية، فهذا راجع إلى عدم وجود منهجية محكمة وتخطيط علمي بعيد على كل ذاتية.

فيما يخص بديمقراطية التعليم مثلا، لا ننكر المجهود الهام الذي بذل لتصل المدرسة إلى المناطق الريفية، وهذا ما تحقق فعلا في الميدان، فقد ظهرت تجربة إنشاء المدارس الابتدائية ذات الفصل الواحد بقصد إيصال الخدمة التعليمية لأبناء المناطق الريفية والنائية.

الهوامش:

(1)- Adams, Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, publié par le centre d'études nord- Africaines, Paris, 1962, p. 552.

(2) - Ibid, p. 557.

(3) - Ibid, p.558.

(4) - Ibid, p.559.

(5)- محمد عابد الجابري التعليم في المغرب العربي، دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، ص 131.

(6)- نفس المرجع، ص. 132.

(7) - André Adams, Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, publié par le centre d'études nord- Africaines, Paris, 1973, pp. 477-480.

(8)- Ibid, p. 481.

(9) - André Adams, Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, publié par le centre d'études nord- Africaines, Paris, 1971, p. 946.

(10)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1976، الجزائر، ص ص 87-88.

(11)- محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص. 133.

(12)- منصور حسين، التعليم الأساسي، مفاهيمه- مبادئه- تطبيقاته، مكتبة غريب القاهرة، 1978، ص 18.

(13) بوعبد الله غلام الله، نحو مدرسة متطورة أساسيا العلم و هدفها تنمية المجتمع، نظرة على المدرسة الأساسية، وزارة التربية، الجزائر، 1981، ص ص 23-27. بتصرف.

(14)- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد خاص، 1978، ص.ص. 87-88.

(15)- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، مرجع سابق، ص ص 84-85.

(16)- نفس المرجع، ص ص. 82-83.

(17)- راجع تركي، التربية و الشخصية الجزائرية، مجلة الأصالة، العدد 4، 1971، ص 18.

(18)- Révolution Africaine, N° 906, 1981, pp. 18-28.

(19)- Ibid., p. 58.

(20)- Revue Révolution Africaine, N° 844, 1980, pp. 21-25.

(*)- L'enseignement secondaire a connu entre 1980 et 1998, Sept restructurations et la succession de quinze responsables (ministres, secrétaires d'Etat, vice- ministre)

(21)- وزارة التربية الوطنية، إعادة هيكلة التعليم الثانوي، مارس 1992، ص. 03.

(22)- نفس المرجع، ص. 04.

(23)- أنظر دليل التعليم التقني، وزارة التربية الوطنية، أكتوبر 1995، ص. 02.

(2*) - un grand nombre de rapports et autres travaux ont identifié depuis longtemps déjà les insuffisances et les disfonctionnements du système d'éducation et de formation dans notre pays. Ces travaux émanent de diverses institutions. Ils ont été réalisés par des groupes d'experts et de cadres. Certains travaux ont été réalisés avec la participation d'organisations internationales dont, en particulier, l'UNESCO.

(24)- راجع المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية وإصلاح التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص 14.

(25)- Tahar Kaci, Réflexions sur le système éducatif, Casbah Edition, Alger, 2003, pp.24-25.

(3*)- الشروق اليومي، العدد 1727، الأحد 02 جويلية 2006، ص ص. 03-04.

(4*)- La suppression de l'enseignement technique professionnel court à partir de 1971. L'assimilation des techniciens aux lycées d'enseignement à la fin des années 1970. La suppression des collèges d'enseignement en polytechnique lors de la mise en place de l'école fondamentale en 1980; puis la transformation de techniciens en lycées d'enseignement polyvalents et en fin l'initiation de tronc communs en 1^{re} année secondaire sont autant de mesure qui ont participé à la marginalisation de l'enseignement technique.

(5*) - Voir Le Soir d'Algérie, N° 4711, 1er Juin 2006, p. 03.

(26)- Cf. Au Quotidien Liberté, N° 4166, 1er Juin 2006, p. 06.

(6*)- معلومات أخذت من رئيس جمعية أولياء التلاميذ لإحدى المدارس الخاصة بمدينة تيزي وزو.

قائمة المراجع:

1- André Adams, Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, publié par le centre d'études nord- Africaines, Paris, 1962, p. 552.

2- Ibid, p. 557.

3- Ibid, p.558.

4- Ibid, p.559.

5- محمد عابد الجابري، ، التعليم في المغرب العربي، دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس و الجزائر، ص. 131.

6- نفس المرجع، ص. 132.

7- André Adams, Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, publié par le centre d'études nord- Africaines, Paris, 1973, pp. 477-480.

8- Ibid, p. 481.

9- André Adams, Annuaire de l'Afrique du nord, CNRS, publié par le centre d'études nord- Africaines, Paris, 1971, p. 946.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني، 1976، الجزائر، ص. ص 87-88.

11- محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص. 133.

12- منصور حسين، التعليم الأساسي، مفاهيمه- مبادئه- تطبيقه، مكتبة غريب القاهرة، 1978، ص. 18.

13- بوعبد الله غلام الله، نحو مدرسة متطورة أساسها العلم و هدفها تنمية المجتمع، نظرة على المدرسة الأساسية، وزارة التربية، الجزائر، 1981، ص.ص 23-27. بتصرف.

14- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد خاص، 1978، ص.ص. 87-88.

15- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، مرجع سابق، ص.ص. 84-85.

16- نفس المرجع، ص.ص. 82-83.

17- رابح تركي، (التربية و الشخصية الجزائرية)، مجلة الأصالة، العدد 4، 1971، ص. 18.

18- Révolution Africaine, N° 906, 1981, pp. 18-28.

19- Ibid, p. 58.

20- Revue Révolution Africaine, N° 844, 1980, pp. 21-25.

21- وزارة التربية الوطنية، إعادة هيكلة التعليم الثانوي، مارس 1992، ص. 03.

22- نفس المرجع، ص. 04.

23- أنظر دليل التعليم التقني، وزارة التربية الوطنية، أكتوبر 1995، ص. 02.

24- راجع المجلس الأعلى للتربية، المبادئ العامة للسياسة التربوية و اصلاح التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص. 14.

25- Tahar Kaci, Réflexions sur le système éducatif, Casbah Edition, Alger, 2003, pp.24-25.

26- Cf. Au Quotidien Liberté, N° 4166, 1er Juin 2006, p. 06.